المحاضرة الخامسة: البيئة والتنمية المستدامة

تمهيد: الأهمية القصوى التي باتت تحظى بها البيئة في حياة المجتمعات الانسانية المعاصرة كان لها بالغ التأثير على مختلف الميادين الحياتية الأخرى لا سيما ما تعلق منها بقضايا التنمية، حيث شهد هذا الحقل تحول جوهري استهدف دفع هذا المفهوم نحو إيلاء اهتمام أكبر بهذا الجانب بشقيه الطبيعي منها والثقافي، وهو ما تجلى لاحقا في بروز ما بات يعرف اليوم بالتنمية المستدامة، والتي سعت إلى تدارك العثرات السابقة التي اعترضت عمليات التنمية بمعناها الكلاسيكي.

أولا- المفاهيم الأساسية للموضوع: هناك خلط كبير بين مفهوم التنمية والتنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي. لذا سنحاول في هذه البداية محاولة تحديد معنى كل منهم بدقة.

1. **النمو**: يشير مفهوم النمو الاقتصادي إلى: "**الزيادة الكمية في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي**"، وعليه فالنمو الاقتصادي هو قدرة الاقتصاد على التوسع في مجال إنتاج السلع والخدمات.

2. **التنمية**: يتسم تعريف التنمية بتعدد التعريفات التي سعت إلى إيضاح ومقاربة معناه الحقيقي، ومن بين هذه التعريف ما اصطلحت عليه هيئة الأمم المتحدة عام 1956، والذي ينص على أن: "***التنمية هي العملية التي بمقتضاها يتم توجيه الجهود لكل من الأهالي والحكومة لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية فى المجتمعات المحلية لمساعدتها على الاندماج فى حياة الأمة والإسهام في تقدمها بأقصى ما يمكن***". أما التنمية الاقتصادية فتعرف بأنها تنشيط الاقتصاد القومي وتحويله من حالة الركود والثبات الى مرحلة الحركة والديناميكية، وذلك عن طريق زيادة مقدرة الاقتصاد لتحقيق زيادة سنوية ملموسة في اجمالي الناتج القومي، مع تغير هياكل الإنتاج ووسائله في الاعتماد على القطاع الصناعي، يقابله انخفاض في الأنشطة التقليدية ويعني ذلك تغير البيئة الاقتصادية وذلك بالتحول الى اقتصاد الصناعة. ولهذا عدت الزيادة السنوية الملموسة في إجمالي الناتج القومي ومتوسط دخل الفرد المرتفع من المؤشرات الأساسية للتنمية.

3. **التنمية المستدامة**: تعود بدايات النقاش الأولى حول هذا المصطلح إلى سنوات السبعينات، إلا أن دخول حيز الاستعماله وتداوله كأحد مفردات أدبيات التنمية لم يتم إلا في سنة 1987، وذلك حين تم إدراجه في التقرير

الصادر عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة تحت عنوان "**مستقبلنا المشترك**"، والذي تم إعداده من طرف رئيسة وزراء النرويج آنذاك "برونتلاند **Brundtland** " والتي عرفتها بأنها: " ***التنمية التي تأخذ في عين اعتبارها حاجات المجتمع الأساسية والراهنة دون مساسها بحقوق الأجيال القادمة في الوفاء باحتياجاتهم***". كما تعرف أيضا حسب مؤتمر البيئة والتنمية المنعقد سنة 1992 بريو دي جانيرو بأنها: " ***إدارة الموارد الاقتصادية بطريقة تحافظ على الموارد والبيئة أو تحسينها لكي تمكن الأجيال المقبلة أن تعيش حياة كريمة أفضل"*** .

ولم تتوقف محاولات مقاربة معنى هذا المفهوم عند هذا الحد، حيث تتالت المحاولات وتعددت وتباينات في دلالتها ومعانيها، فبين الدول النامية والدول المتقدمة مثلا، نجد أنه في الوقت الذي تنظر فيه الأخيرة الى التنمية المستدامة على أنها إجراء تخفيضات في استهلاكها من الطاقة والموارد الطبيعية وتخفيض تجاربها النووية والأدخنة المتصاعدة من مصانعها. فان الدول النامية تنظر الى التنمية المستدامة على أنها توظيف الموارد من اجل رفع مستوى رفاهية السكان.

كما تختلف تعريفات التنمية المستدامة كذلك بحسب الاتجاه العام، فالعلوم الاجتماعية ينظر اليها على أنها دعوات باتجاه تخفيض النمو السكاني المضطرد وتقليل نسب الخصوبة وإعطاء الحقوق الكاملة للمرأة. أما **القانونيين** فينظرون الى التنمية المستدامة على انها دعوات باتجاه تخفيض نسب الجرائم والبناء القانوني الصحيح للمجتمع وتحسين العلاقات الدولية والقضاء على مشاكل الحدود والموارد المائية المشتركة، بينما ينظر **السياسي** الى التنمية المستدامة على انها توجه لترسيخ نظام الانتخابات ومشاركة جميع الأفراد في اتخاذ القرار السياسي داخل المجتمع، والقضاء على الانظمة الديكتاتورية وترسيخ قيم المواطنة والاحترام المتبادل بين الدول والتفاعل الايجابي.

أما من الجانب **الإعلامي والمعلوماتي**، فإن التنمية المستدامة تعني تفعيل وسائل الإعلام ووسائل الاتصالات من أجل إحداث التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية المطلوبة لإحداث التغيرات السليمة، اذ لا يوجد شيء على وجه الأرض إلا وله مفهوم أو مدلول في التنمية المستدامة.

هذه المعاني تعكس في نهاية المطاف أن التنمية **Développement** كلمة مثقلة بالقيم، ولا يوجد إجماع تام بشأن مفهومها. بوجه معياري، يمكن تعريفها على أنها قوى وجهود موجهة نحو تحقيق أهداف معينة، لرفع الإنتاجية أو تحسين سير السياق أو لترقية نوعية الشيء أو لتحويل بنية شيء ما نحو الأفضل أو لتوسيع الخيارات.

أما الأنثروبولوجي المصري الدكتور **أحمد أبو زيد**، فيرى أن مفهوم التنمية والمصطلحات المتصلة به مثل "التنمية الشاملة" و"التنمية المستدامة" كلها صناعة غربية لجأ إليها العلماء والمفكرون السياسيون في الغرب لترسيخ

النظرة الغربية الاستعلائية في التمييز والتفرقة بين "المجتمعات الغربية الراقية المتقدمة" و"المجتمعات اللاغربية" التي يطلق عليها الآن اسم المجتمعات (النامية) كبديل مهذب عن كلمة المجتمعات (المتخلفة) التي كانت تستخدم إلى ما قبل العقد السادس من القرن الماضي. فالاستعمار يعزو تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في تلك البلاد إلى طبيعة التكوين الذهني والاستعداد النفسي لهذه الشعوب، إلى جانب الظروف البيئية غير المواتية والتي تعجز تلك الشعوب عن السيطرة عليها أو التحكم فيها نتيجة لذلك القصور الطبيعي في قدراتها.

ثانيا– مراحل تطور فكر التنمية المستدامة (النمو، التنمية، التنمية المستدامة): ظل النمو الاقتصادي يشكل مفهوما مركزيا في مختلف السياسات التنموية الوطنية والدولية إلى غاية نهاية الحرب العالمية الثانية والتي شهدت دخول مفهوم التنمية قاموس الفكر الاقتصادي، حيث أصبح الاهتمام منصبا حول كيفية تنمية الدول المتخلفة.

إلا أنه ابتداء من سبعينات القرن الماضي بدأ مفهوم جديد في التبلور، مفهوم" **التنمية** المستدامة **Développement durable** إلا حديثا، وبالضبط خلال النصف الثاني من القرن المنصرم. وذلك، ضمن مسيرة تطور الوعي الدولي للعلاقة القائمة بين الإنسان والتنمية والبيئة والتنمية المستدامة هي التنمية التي تستجيب لاحتياجات الأجيال القادمة فضلا عن الأجيال الحالية، عن طريق زيادة الإمكانيات الإنتاجية بالتناسق من النمو السكاني وتأمين فرص متكافئة للجميع، وتحقيق هذه الأمور جميعا يكون بمراعاة البيئة دائما. لذا يمكن اعتبار التنمية المستدامة قضية أخلاقية وإنسانية قبل أن تكون قضية اجتماعية واقتصادية، لكونها قضية مصيرية ومستقبلية تتحكم في أوضاع الأجيال القادمة، وهذا هو شرط الاستدامة. فبرامج التنمية التي جوهرها هو استنزاف الموارد واستهلاك الرصيد الطبيعي لتحقيق مكاسب مادية دون التفكير في مصير الأجيال الآتية، تكون برامج تنمية رأسمالية لا تنتمي لا تنتمي إلى برامج التنمية المستدامة.

ثالثا– السمات الأساسية للتنمية المستدامة: تتلخص السمات الأساسية لمفهوم التنمية المستدامة في مجموعة العناصر الآتية:

- الاعتماد المتبادل: وهذا يعني أنه ينبغي علينا فهم كيفية وجود علاقات مترابطة بين البيئة والاقتصاد على جميع المستويات من المستوى المحلي إلى المستوى العالمي.
- المواطنة والإشراف: المسؤوليات التي يتعين على كل فرد تحملها داخل المجتمع لضمان أن يصبح العالم مكانًا أفضل.

احتياجات وحقوق الأجيال القادمة: فهم الاحتياجات الأساسية للمجتمع والآثار المترتبة على الإجراءات المتخذة اليوم لتلبية احتياجات الأجيال القادم.

التنوع: احترام وتقدير الاختلافات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية.

جودة الحياة: الاعتراف بأن تحقيق المساواة والعدالة على مستوى العالم عناصر أساسية للاستدامة وهي أيضًا احتياجات أساسية يجب تلبيتها في جميع أنحاء العالم.

عدم اليقين والاحتياط: يجب الاعتراف بالمناهج المختلفة لتحقيق الاستدامة والتغيير المستمر للأوضاع واعترافك بأساليب التعلم المستدامة والمرنة.

التغير المستدام: فهم أن الموارد محدودة وهو ما قد يؤدي إلى تأثير سلبي على أساليب حياة البشر.

رابعا– الأبعاد الثلاث للتنمية المستدامة: حدد مؤتمر "القمة العالمي للتنمية المستدامة" والمنعقد سنة 2002 في مدينة جوهانسبورغ عاصمة جنوب افريقيا، ثلاث أبعاد أساسية للتنمية المستدامة، وهي كالأتي:

1. البعد الاقتصادي: باعتبار أن الاستدامة تقتضي استمرارية وتعظيم الرفاه الاقتصادي لأطول فترة زمنية ممكنة، من خلال توفير مقومات الرفاه الإنساني بأفضل نوعية مثل: الطعام، المسكن، الصحة، النقل،... الخ.

2. البعد الاجتماعي: يركز هذا البعد على أن الإنسان هو جوهر التنمية وهدفها النهائي، وتحقيق ذلك يستدعي ضرورة الاهتمام بإعمال العدالة الاجتماعية والقضاء على الفقر وتوفير الخدمات والمطالب المجتمعية عن طريق ضمان الديمقراطية من خلال المشاركة في اتخاذ القرارات.

3. البعد البيئي: يركز البعد البيئي للتنمية المستدامة على مراعاة الحدود البيئية، بحيث لكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف. وفي حالة حدوث ذلك فإنه سيؤدي إلى تدهور النظام البيئي. ويعد الاستنزاف البيئي أحد العوامل التي تتعارض مع التنمية المستدامة، لذلك وجب معرفة العملية لإدارة المصادر الطبيعية لسنوات عدة قادمة من أجل الحصول على طرائق منهجية تشجيعية ومترابطة مع نظام البيئة، للحيلولة دون زيادة الضغوطات عليها.

خامسا– أهمية التنمية المستدامة: يمكن تبين هذه الأهمية بشكل محدد ودقيق انطلاقا مما أنطوى عليه تقارير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الامم المتحدة الإنمائي، والذي يبرز جوانب الأهمية الناجمة عنها فيما يلي:

الأطفال والنساء والرجال كلهم محور الاهتمام، لأنه منطلقاتها تقوم على نسج برامج التنمية حول الناس وليس الناس حول التنمية وذلك للأجيال الحاضرة والقادمة.

- تمثل التنمية المستدامة، فرصة جديدة لنوعيّة النمو الاقتصادي وكيفيّة توزيع منافعه على كافة طبقات المجتمع، وليس مجرّد عمليّة توسع اقتصادي لا تمنع من ازدياد الفوارق بين مداخيل الأفراد والجماعات.
- تعتبر النظام البيئي النظام الأعلى أما الاقتصاد فهو النظام التابع له، حيث أنه لا يمكن الاستمرار في اعتبار البيئة كتابع للاقتصاد كما يفعل معظم علماء الاقتصاد.

سادسا– مؤشرات التنمية المستدامة: خلصت النقاشات والاجتهادات العلمية التي تمت في مجال التنمية المستدامة إلى حصر مجموعة من مؤشرات التنمية المستدامة، والتي تنقسم إلى ما يلي:

1. **مؤشرات اجتماعية**: تمثلها: الرعاية الصحية، المساواة الاجتماعية وتحقيق عدالة التوزيع الثروة ومكافحة الفقر، التعليم، السكن والسكان، الأمن الاجتماعي، النسيج الثري الذي يمثله التنوع الثقافي، مساهمة المرأة.
2. **مؤشرات اقتصادية**: وتتلخص في: البنية الاقتصادية، وأنماط الإنتاج والاستهلاك.
3. **مؤشرات بيئية**: التغيرات في الغلاف الغازي للأرض، استخدامات الأراضي، حماية المسطحات البحرية من التلوث، مصادر المياه العذبة.

سابعا– الأنثروبولوجيا وقضايا التنمية والتنمية والمستدامة: لم تكن التنمية يوما كموضوع خارج اهتمامات الأنثروبولوجيا، بل شكلت أحد المجالات البحثية التي عنتها باهتمامها. حيث تؤكد في هذا الصدد العديد من الدراسات الاجتماعية المختصة أن الإيديولوجية المهيمنة في معالجة التنمية ارتكزت لعقود طويلة من الزمن على رؤية ميكانيكية/خطية في التاريخ، فحواها أن كل المجتمعات يجب أن تمر بنفس مراحل التنمية على شاكلة نظرية روستو*، كما أن على هذه المجتمعات الطامحة في التقدم والتنمية أن ترسخ القيم المميزة للمجتمعات المتقدمة، وبمنطق اقتصادي بامتياز. وخلافا لهذه الرؤية الأحادية–الخطية فإنه من الضروري بادئ الأمر أن نشير إلى أن الإشكالية التنموية لا يمكن اختزال معالجتها وفقا لمقاربة أو مدخل وحيد؛ كما أن اعتماد أسلوب الإسقاطات المخلة لتجارب سابقة على مجال آخر مختلف، دون مراعاة خصوصيته الجغرافية من جهة والثقافية من جهة أخرى، سينتج عنه ما يمكن نعته بالتنمية المعاقة أو المشوهة، لأنها لا تتماشى والوسط الذي طبقت فيه، بل وقد تلحق به الضرر؛ مما ينعكس في أحايين كثيرة على شكل مقاومة ورفض الساكنة لبعض البرامج التنموية.

من هذا المنظور، يكون التكيف مع الوضعيات الثقافية للمجتمعات في مسعاها التنموي أمرا ملحا؛ ولعل هذا ما دفع بعض الباحثين في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا في السنوات الأخيرة للاهتمام بدراسة العوامل الثقافية المرتبطة بدينامية المجتمع من جهة، وبكيفية استثمارها لخدمة الأغراض التنموية من جهة ثانية، منطلقين من فكرة أساسية

مفادها أن للقيم والمعتقدات والتقاليد والعادات والتمثلات، بالإضافة للمظاهر الثقافية المادية وكل ما يرتبط بعناصر التراث الثقافي تأثير قوي على أنماط السلوك الإنساني بوجه عام، وعلى دينامية المجتمع التنموية بوجه خاص.

إن الثقافة كما أشار **دنيس كوش** تمكن الإنسان ليس من التأقلم مع محيطه فحسب، بل أيضا من تأقلم المحيط معه، ومع مشاريعه وحاجياته، خاصة عندما نكون بصدد وسط تسوده ثقافة تقليدية، حيث يؤكد في هذا الإطار العديد من الباحثين المعاصرين، أن أحد أهم أسباب فشل معظم جهود التنمية في العالم الثالث هو عدم الاهتمام الكافي بالثقافات الوطنية في تلك المجتمعات، وإغفال مقتضياتها ومتطلباتها عند التخطيط والتنفيذ. ومن أمثلة هؤلاء "**جو مارى شانكر**" الذي يؤكد في مقاله المنشور عام 1998 في مجلة (إكسبرس)، الصادرة عن المركز الدولي لمعلومات التنمية بكندا: "أن مفهوم التنمية لم يعد قاصراً الآن على محاولة اللحاق اقتصاديا بالدول الأكثر تقدماً بقدر ما يهتم بالكشف عن قدرات الشعوب ودراستها دراسة عميقة لفهمها والاسترشاد بها، كما يعني أن التنمية ذاتها خرجت من نطاق الاقتصار على الاهتمام بمشكلات اقتصادية ضيقة ومحددة والانطلاق إلى مجالات أوسع وأرحب يصعب تناولها بكفاية من دون الإحاطة الشاملة والدقيقة بتلك الثقافات الوطنية، على أن الالتفات إلى هذه الثقافات لا يعني فقط معرفة مدى تقبل تلك الثقافات للمشروعات المقترحة من الهيئات والمنظمات الغربية، ولا حتى مجرد الاسترشاد بالعادات والأعراف والقيم الثقافية التقليدية في وضع مشروعات التنمية، وإنما يقتضي في الوقت ذاته التعرف على الهوية الثقافية للمجتمع، لأن هذه الهوية تختلف من دولة لأخرى، وحتى داخل الدائرة الثقافية الواحدة التي تنتمي إليها هذه الدول.

وهذا بالتحديد هو الهاجس الذي دفعنا للخوض في خبايا هذه التساؤلات، بهدف الاقتراب من موضوع التنمية عبر المدخل الثقافي، بعد أن تأكد لنا أن "علاقة الثقافة بالتنمية تعد من النقاشات الساخنة في الوقت الحاضر"، وأن المجال الذي نريد تقييم مستوى ديناميته وتنميته، "لا يزال في جوانب مهمة من معطياته وتجلياته، محافظا على مساحات من الطقوس والرموز المنتمية بالضرورة إلى سجلات ثقافية غارقة في القدم". وفي المقابل فإنه يمتلك تراثا ثقافيا غنيا يمكن توظيفه واستثماره كدعامة من أجل التنمية، لأن التنمية الاجتماعية في مجتمعاتنا كما قال **جاك بيرك** "متأثرة كثيرا بما هو موروث".

إن اهتمام حقل الأنثروبولوجيا بمعالجة قضايا التنمية، ينطلق من فكرة محورية مفادها أن الانسان "كائن ثقافي" بامتياز، لذا فمختلف سلوكاته وممارساته ترتكز على هذا المبدأ ما دام يعيش داخل مجتمع له ثقافته الخاصة؛ وتبعا لهذا المنطق، "فعمق فهمنا للثقافة يقربنا أكثر من كسب رهان فهم سلوك الفرد وحركية المجتمع البشري"، بعد ذلك يمكن

للمعنيين بمخططات واستراتيجيات التنمية، أن يشرعوا في رسم مخطط وتصور لتنزيل وتطبيق مشاريعها، وفق منطق يتماشى وخصوصية المجتمع الثقافية، حيث فهم آراء الساكنة وإشراكهم عن طريق المجتمع المدني في سيرورة التنمية، والحرص على تجنب الضرر بحاضرهم ومستقبلهم، يكون من أولويات هذه المخططات التنموية.

ومهما يمكن القول بصدد أهمية البعد الاقتصادي في دينامية المجتمع التنموية، إلا أنه لا يلبي كل متطلبات التنمية خاصة في جانبها الإنساني، ولهذا "يجمع الدارسون في العلوم الاجتماعية والاقتصادية أن تحقيق تنمية بشرية مستدامة لا يتأسس من خلال المعطى الاقتصادي فحسب، وإنما من الضروري الولوج إليه عبر المدخل الثقافي، أو قل المحرك الثقافي الذي يعمل على تشكيل الأسس الفكرية والشعورية والنفسية والسلوكية. وبناء على هذه القوة التأثيرية التي يمتلكها البعد الثقافي في مختلف جوانب السلوك الإنساني، يكون من أولى الأولويات أن يهتم المكلفون بتنزيل المشاريع التنموية بفهم ومعرفة خصوصية المجتمع الثقافية، وتطلعات أفراده، ومتطلباتهم المشتركة، كي لا تصبح هذه المشاريع التنموية مصدر ضرر للساكنة. ولن تحقق هذه الغاية إلا بإجراء أبحاث ميدانية معمقة لفهم ثقافة المجتمع ونمط عيش أفراده، قبل تنزيل المشاريع التنموية التي يجب أن تتوافق مع خصوصية هذا المجتمع.

ثامنا– بوادر التحول الاهتمام للاستثمار في التراث الثقافي لإعمال مفهوم التنمية المستدامة: تمّ إدراج الثقافة لأول مرة في جدول الأعمال الدولي للتنمية المستدامة، وذلك ضمن أهداف التنمية التي اعتمدتها الأمم المتحدة في سبتمبر 2015. إذ أن حماية الثقافة وتطويرها هما في نفس الوقت، غاية ووسيلة للمساهمة المباشرة في تحقيق جزء كبير من أهداف التنمية المستدامة. حيث يشكّل كلّ من التراث الثقافي المادي وغير المادي والطاقة الإبداعية، موارد يجب حمايتها وإدارتها بكل عناية، فكل منها قادر على أن يكون مُحرّكا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وعلى تيسيرها، باعتبار أن المقاربة الثقافية عنصر أساسي لإنجاح المجهودات المبذولة لبلوغ هذه الأهداف.

فعلى سبيل المثال، فإن إعادة تهيئة المباني المهجورة والمتضرّرة في **نابلس بفلسطين** قد خلقت فرصا جديدة للتجمعات المحلية. حيث تمّ تحويل مبنى خان الوكالة القديم إلى فضاء عمومي مُتعدّد الخدمات يحتضن أنشطة ثقافية مختلفة. وتمنح مثل هذه المبادرات إمكانيات جديدة للسكّان وتُعيد إحياء الاقتصاد المحلّي. ذلك أن تشريك الأفراد والمجموعات المختلفة في وضع المشاريع يشجّع على تماسك المجتمع، وفي ذلك مساهمة في نيل الهدف **17** للتنمية المستدامة حول دور الشراكة في تحقيق أهداف التنمية. كما أن السياحة، تعد هي الأخرى قطاع جد مهم في اقتصاديات الكثير من الدول اليوم، خاصة أنه يشهد نموّا سريعا على كل المستويات الوطنية منها والإقليمي والدولي، حيث تُمثّل السياحة الثقافية 40% من مداخيل السياحة العالمية. ولهذه المرابيح تأثير إيجابي على مُجمل أهداف التنمية

المستدامة، وخاصة منها الهدف الثامن (08) الرامي إلى تحقيق الشغل اللائق والنموّ الاقتصادي، ذلك أن الإدارة الرشيدة للتراث الثقافي من شأنها جلب استثمارات سياحية دائمة تنتفع منها اقتصاديات الجماعات المحلّية دون الإساءة إلى المناطق التراثية.

ويمثل أيضا تشجيع تجارة المنتوجات والخدمات الثقافية حافزا للأسواق المحلية والوطنية، كما يُساعد على خلق مواطن شغل لائقة (الغاية رقم 8.3 والغاية رقم 8.5 من الهدف 8 للتنمية المستدامة) وعلى دفع الإنتاج المحلّي. وتساهم السياسات الثقافية التي تكرّس التعامل التفاضلي مع المنتوجات المحلّية على تقليص الفوارق داخل الدول وفيما بينها (الهدف 01) ومن الشواهد الدالة على ذلك مشروع "**المسرح الأرجنتيني دي لا بلاتا**" في بيونس آيرز، نموذجيا، فبفضل تمويل من الصندوق العالمي للتنوّع الثقافي، تمّ تمكين ما لا يقل عن 610 من الشباب والكهول العاطلين عن العمل من التكوين في مجال إدارة العروض وغيرها من المهن المتعلّقة بالفنون الركحية. وبهذا التكوين، أصبح لهم من الكفاءة ما أهّلهم لإيجاد مواطن شغل أو لبعث مؤسساتهم الخاصّة.

تاسعا– العلاقة التفاعلية بين التنوع الثقافي والتنمية المستدامة: يعرف التنوع الثقافي بأنه تعدد الأشكال التي تعبر بها الجماعات المختلفة عن ثقافاتها. فهو يحمل فكرة التعايش المشترك بين أكثر من مظهر ثقافي داخل نفس الوسط المجتمعي، عندما يكون لدى المجتمعات وجود لتعبيرات ثقافية متنوعة، حيث ينعكس ذلك في ظهور ديناميت مجتمعية مختلفة بين تلك الكيانات الثقافية.

وقد بات هذا التنوع اليوم حقيقة واقعة في الكثير من مناطق العالم، حيث توجد هناك مجموعة واسعة من الثقافات المتباينة في خصوصياتها القيمية واللغوية والدينية... إلخ، والتي يمكن التمييز بينها عن طريق الملاحظة الإثنوغرافية. علاوة على أن الوعي بهذا التنوع أصبح اليوم بفضل وسائل الاتصال الحديثة حقيقة شائعة لا يمكن بحال من الأحوال إنكارها. فكيف يمكن استثمار هذا التنوع لصالح التنمية المستدامة؟.

التنوع الثقافي كبعد لتحقيق التنمية المستدامة في بعدها الاجتماعي والاقتصادي: تحول موضوع التنوع الثقافي خلال السنوات القليلة الماضية إلى انشغال رئيسي من انشغالات التنمية في العالم، حيث تجد الدول نفسها وقد واجهها هذا التنوع في القواعد والرؤى حائرة في كيفية الاستجابة، أو في كيفية أخذ التنوع الثقافي في الاعتبار توخيا للمصلحة العامة، وذلك إلى غاية صدور إعلان اليونسكو العالمي بشأن "التنوع الثقافي" سنة 2001 بباريس، والذي وصفته المادة الثالثة (03) منه على أنه عامل من عوامل التنمية، لأنه يوسع نطاق الخيارات المتاحة لكل فرد.

كما يحمل التنوع الثقافي أيضا، معاني التمكين للحق في التنمية ليشمل كافة الفئات الهشة، كما يمتد إلى الأقليات والمهاجرين والشعوب الأصلية دون إقصاء، بما يمكن من تحويلها إلى طاقة استثمارية عالية الإنتاج تسهم في تطوير المعرفة والمهارات، بل تمتد إلى أبعد من ذلك حيث ينتفع بها في مجالات العمل من خلال توفير فرص الإبداع والاستماع باحترام الذات والخصوصية لكل مجتمع. وهو ما يؤدي إلى احترام الجانب الإنساني، وتحفيز الناس على توسعة نطاق خياراتهم وممارسة مواهبهم وطموحاتهم، كما أنه يمكن من توفير الجو السلمي الضامن الأكبر لاستقرار للحياة وعدم تعثر مسيرة التنمية.

عاشرا– أهم المعوقات الثقافية لمشاريع التنمية المستدامة: تصادف مسيرة التنمية المستدامة في الكثير من البلاد النامية مجموعة كبيرة من العقبات التي تؤثر في العائد النهائي الناجم عنها، ومن جملة تلك العقبات تشكل الاعتبارات الثقافية عامل جوهري فيها، والتي من أبرزها نذكر الأتي:

1. الأضرحة والأولياء: بلغت زيارة الأولياء والتبرك بهم درجة كبيرة من الترسخ والانتشار في المجتمعات النامية عموما والعربية خصوصا لا سيما المغاربية منها، حتى قيل أنه "إذا كانت بلاد المشرق هي بلاد الرسل والأنبياء فإن بلاد المغرب هي بلاد الصالحين والأولياء". ورغم تعدد الروايات المفسرة لهذا الإقبال الكبير على ممارسة هذه الطقوس، وتباين قراءاتها وتأويلاتها له إلا أنها تعكس في عمومها أن الاعتقاد بقدرات الولي وكراماته لا يزال سائدا في أذهان بعض أفراد المجتمع خاصة النساء منهم. والسبب الوجيه لاستمرار رسوخ هذه الظاهرة بالمناطق الواحية/القروية، يرجع إلى أن أغلب قاطني هذه المناطق لا يزالون يعانون من آفة الأمية والجهل.

2. مكانة المرأة في المخيال الشعبي: تعتبر قضية المرأة ومكانتها من أبرز الأمثلة التي توضح طبيعة العلاقة الجدلية القائمة بين التنمية وبين العادات والتقاليد والمعتقدات الشعبية المهيمنة في الكثير من البلاد النامية، والتي أنتجها المخيال الاجتماعي في سياقات سوسيو–تاريخية مختلفة. والتي ترتب عنها وضع معايير وقيم تحدد شكل وبنية العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع في أغلب الأحيان.

فمثلاً "الرامايانا" كما يقول الدكتور **أحمد أبو زيد** في دراسة له باسم: "الملاحم كتاريخ وثقافة" ليست مجرد جزء من التراث الهندي القديم، ولكنها جزءاً من الواقع الحي في المجتمع الهندي الحديث. ولا تزال شخصيات الملحمة– وخصوصا الأبطال – يجسدون المثل الأعلى الذى يتمثل به الهندوس، وربما كان هذا أوضح بالنسبة لمحاكاة النساء لبطلة الملحمة (سيتا) في إخلاصها ووفائها لزوجها، وتمسكها بصيانة عفتها وشرفها، إذ تتم تنشئة

الفتاة الهندوسية وتربيتها على النمط الذي يميز سلوك (سيتا) وفكرتها عن الواجبات الزوجية والعائلية ونظرتها بوجه خاص إلى الزوج، ولقد دخل (راما) إلى الضمير الشعبي هناك وتغلغل فيه بطريقة أخرى أكثر دلالة وأهمية.

وعلى ذلك فدراسة (**الرامايانا**) لا تعتبر مجرد دراسة لجزء من تراث الماضي وأحداثه وأساطيره، وإنما هي دراسة لصورة المجتمع الهندوسي كما يتمثل فى ذلك العمل الإبداعي الذي يحتوي الكثير من التفاصيل والمعلومات الهامة، وهذا يبين مدى علاقة الملحمة القديمة بحياة المجتمع الهندوسي المعاصر.

هذا المثال وأخرى كثيرة غيره، تجعل نظرة أفراد المجتمع للمرأة تشوبها الكثير من الأفكار والعادات والمعتقدات التي تفقد المرأة مكانتها ودورها الاجتماعي والاقتصادي، كما تسلبها الكثير من الحقوق التي منحتها إياها الأديان السموية وحتى بعض القوانين الوضعية، فنجدها تعامل في الكثير من البلاد وكأنها كائن من الدرجة الثانية، أو مجرد كائن خلق من أجل خدمة الرجل، وهي النظرة التي ترتكز في الغالب على الفهم المغلوط لبعض النصوص الدينية كتلك التي تنسب للدين الإسلامي، وبالخصوص في المسائل الخاصة "**بقوامة الرجل**"، أو بأن المرأة "**ناقصة عقل ودين**"، وأنها "خلقت من ضلع أعوج"، وأن "**كيدهن عظيم**"، وأنها "سبب الخطيئة الأولى التي أخرجت آدم وحواء من الجنة"...الخ.

هذه النظرة الدونية والتي تكرس الجور في حق المرأة بالمجتمعات النامية، لها بالغ الأثر بعد ذلك على المستوى التنموي، لأنها من ناحية تكبل المرأة وتمنعها من المساهمة في النهوض بالمجتمع، ومن ناحية أخرى تضر بمستقبله الذي يرتكز على الأجيال الناشئة وفئة الشباب الذين يلقون جزئا مهما من تربيتهم على يد المرأة، فكيف لها وهي تعاني من القمع والتهميش والاحتقار أن تربي الأطفال على القيم الإيجابية التي تشجع على التفكير الإيجاب والعمل الجاد... " ففاقد الشيء لا يعطيه". وهذه المواقف السلبية تجاه المرأة تجد سندا لها في الكثير من أشكال التعبير الشفهي، التي تذخر بالنصوص التي تكرس دونية المرأة لعل أكثرها ترددا على ألسنة الساكنة المثل الشعبي القائل " ***شاورها أو ماديرش برايها***"، فرأي المرأة تبعا لهذا المخيال الشعبي لا يفيد بشيء، لأنها لا تمتلك القدرة على التفكير كالرجل، لذلك وجب أن تكون تابعة لا مبدعة.

3. العصبية القبلية: تشكل العصبية القبلية أحد العوامل المثبطة للكثير من الأفكار والمشاريع التنموية التي يجري إطلاقها في البلاد النامية، حيث تعد من البقايا الثقافية التي خلفتها المجتمعات التقليدية، وبالرغم من تراجع قوة حضورها بفعل التحولات السياسية والاجتماعية والفكرية، إلا أننا نلمس في عصرنا ممارسات على شاكلتها، حيث تحضر العصبية كموقف سيكولوجي يجد صداه في مظاهر مختلفة من أبرزها الانتخابات المحلية التي تعرفها

الكثير من المجتمعات النامية، والتي يتم فيها اختيار أحد المرشحين لتولي زمام تسيير مصالح شؤون بلدية ما ليس على أسس تكوينه العلمي وكفاءته العالية وغير ذلك من المواصفات التي يفترض مراعاتها في مثل هذه الحالات، لكن واقع الحال يكشف اليوم أن عملية اختيارهم والتصويت لهم يراعى فيها أنهم ينتمون لعائلة ممتدة النسب والقرابة، تتكون من أفراد كثر في الدائرة الانتخابية المحسوبين عليها، تكفي أصواتهم الانتخابية أن تتحكم في نتائج الانتخابات المحلية، حتى وإن كان المرشح غير مرغوب فيه عند الساكنة، لأن التجارب السابقة كانت كفيلة بتصنيفه ضمن قائمة ("السراقة"، المستغلين للمال العام، المتهاونين في أداء الواجب...)؛ وبالتالي فالفصل في آخر المطاف لنجاح المرشح يكمن في توفره على عدد كبير من الذين تربطهم به قرابات دموية باعتبارهم أوراقا انتخابية مضمونة. هذا مع أن لدفع الأموال (الرشوة) أيضا تأثير كبير في العملية الانتخابية بهذه المجتمعات.

4. التمثلات المرتبطة بالعين الشريرة والتشاؤم: الاعتقاد بالعين الشريرة وبأضرارها ليس ظاهرة جديدة، بل هي ظاهرة ضاربة في القدم، كما أنها ارتبطت بحضارات وثقافات مختلفة على مر التاريخ. ورغم مجيء الديانات السماوية من جهة والتطور العلمي من جهة ثانية، إلا أن هذا الاعتقاد بقدرة العين الشريرة على إلحاق أضرار مختلفة لم يتم القطع معه نهائيا، بل يعاد إنتاجه إلى غاية اليوم. كما أن الممارسات المرتبطة بهذا الاعتقاد لا زالت تعرف رواجا كبيرا خاصة في المجتمعات التقليدية.

ويعتقد الكثير من قاطني المجتمعات النامية أن للعين تأثير قوي في الكثير من الأحداث التي تحصل لأفراد بعينهم، حيث يتم تأويل الكثير من الأمراض النفسية الاكتئاب، العصاب، الذهان، الهستيريا...) وأيضا العضوية (الحمى، الكسور، الشلل، إصفرار الوجه...) بأنها من فعل شخص آخر عيّن ("قوس عليه"، "نقرو" بالتعابير المحلية) المريض بنظراته التي تنبع من إحساسه بالحسد والغيرة والحقد...الخ.

ووفق هذا الاعتبار يتم وصم الكثير من الأشخاص بأنهم يمتلكون قدرة على التعيين (التقواس)، وأن لفعلهم هذا أثر سلبي على حياة أفراد المجتمع، بل يبلغ الأمر أكثر من ذلك، فنجد أن هناك من يصف قصرا بأكمله بأنه "قصر النقارة" (أي قصر يقطنه أناس كلهم لهم عيون شريرة)، ولهذا يتم أخذ الحيطة والحذر قبل حدوث الضرر الناتج عن العين الشريرة عن طريق مجموعة من الطقوس السحرية كالأحجبة والتمائم والتعاويذ وغيرها...الخ، التي يعتقد معلقوها أن لها القدرة على حفظهم من حسد الآخرين وعيونهم.

5. التمثلات المرتبطة بالقدرية (المكتوب،): تعد التمثلات المرتبطة بالقدرية أو ما يصطلح عليه في الثقافة المحلية (بالمكتوب) من أخطر التمثلات التي تقف في وجه التنمية ولو بشكل خفي مضمر، فالمسألة تتجاوز الاعتقاد الديني بحقيقة القدر إلى حالة سيكولوجية تسيطر على نمط التفكير عند بعض سكان المجتمعات النامية،

حيث يتم تأويل الفشل في المشاريع بمختلف أصنافها بأنه قدر محتوم لا مفر منه، وإن كان في الحقيقة مجرد نتيجة منطقية للكسل والخمول، أو لسوء تدبير الموارد المادية والبشرية، وكذلك لعدم الاستفادة من الزمن بالشكل المطلوب، بالإضافة إلى سوء تسيير المشاريع الكبرى والصغرى وفق استراتيجية وخطة ناجحة.

وقد أشارت بعض الدراسات في هذا الصدد، إلى أنه في الكثير من الأحيان يردد السكان المحليون المثل الشعبي "**المكتوب ما منو هروب**" والواقع أن هذا القول إنما يعبر –في أحيان كثيرة– عن هروب من مسؤولية تهاونهم وتقاعسهم في أداء أعمالهم بجدية ونشاط وبتدبير وتخطيط ناجح، وليس عن إيمان بالقضاء والقدر.

إحدى عشر– مراجع المحاضرة:

1. الود حبيب & بلاهدة حنان: "التنمية المستدامة: صورة للارتباط الحتمي للبيئة بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية"، في: **مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية**، جامعة الوادي، العدد 07، جويلية 2014.

2. حسين عليوي & ناصر الزيادي: "الدور الجغرافي في تحقيق التنمية المستدامة"، في: **مجلة كلية التربية الأساسية**، جامعة بابل، حزيران 2013.

3. فطيمة مبارك: التنمية المستدامة: أصلها ونشأتها، في: **مجلة بيئة المدن الالكترونية**، العدد 13، يناير 2016.

4. مراد ناصر: " التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر"، في: **مجلة التواصل**، العدد 26، 2010.

5. سليمان مهنا رويدة ديب: "التخطيط من أجل التنمية المستدامة"، في: **مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية**، العدد 25، سوريا، 2009.

6. نصيرة صالحي: التنوع الثقافي كآلية جديدة لتفعيل مسار التنمية المستدامة، ورقة بحثية مقدمة ضمن أشغال المؤتمر الدولي الثامن حول: **التنوع الثقافي**، طرابلس، 21-23 مايو 2015.

7. إلياس أبو جودة: **التنمية المستدامة وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية**، تشرين الأول 2011، https://www.lebarmy.gov.lb/

8. عبد الكريم جندي: الثقافة والتنمية المستدامة، في: **مجلة العلوم الاجتماعية**، http://www.swmsa.net/art/s/2423

9. اليونسكو: **الثقافة في صميم أهداف التنمية المستدامة**، https://ar.unesco.org/courier/2017-ldd-1/lthqf-fy-smym-hdf-ltnmy-lmstdm